الدلال: الموانيء فرضت غرامات على الشركات دون وجه حق بسبب أزمة كورونا

اعلن النائب محمد حسين الدلال عن تقديمه سؤالا الى وزير الدولة لشؤون الخدمات ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة .

(نص السؤال) : مرت البلاد بظروف غير طبيعية بسبب انتشار وباء فيروس كورونا ، وقد قامت الحكومة باتخاذ إجراءات استثنائية مقدرة لمواجهة الوباء منها اعلان وتنفيذ الحظر الكلي لمدة 20 يوم تقريبا وإيقاف كافة الأنشطة والاعمال في القطاعين العام والخاص ، وعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع على صحة المواطنين والمقيمين الا ان هذا القرار له تبعاته الاقتصادية والمادية ومن ذلك الضرر الذى وقع لعديد من مؤسسات وشركات القطاع الخاص وعدد من الافراد ، فقد تفاجأ جميع من لديه شحنات او بضائع قابعة في الموانئ بغرامات تأخير صادرة من مؤسسة الموانئ على بضائعهم بسبب عدم قدرتهم على تخليص هذه البضائع بسببه الاوضاع الغير عادية ، و عليه ترتبت عليهم غرامات تنقسم الى :

1- غرامات الخط الملاحي بسبب تأخر افراغ الشحنات .

2- غرامات خاصة بأرضية الميناء .

و علية تم تحميل المستوردين هذه الغرامات مما ادى الى زيادة الخسائر على المستوردين لهذه الشحنات ، علما بأن مؤسسات وشركات القطاع الخاص كانت لا تعمل بكامل طاقتها بالوقت الراهن و لم تعمل خلال الحظر الكلي عملاً بقرارات مجلس الوزراء .

إضافة الى ذلك لم يتم اعفاء المستوردين أسوةً بالجهات الحكومية الأخرى عملاً بقرارات مجلس الوزراء ،لذا يرجى افادتنا بالاتي :

1- ماهي القرارات والتعاميم الصادرة من مجلس الوزراء او الوزير المختص او من مؤسسة الموانئ بشان تنظيم العمل في المؤسسة فيما يتعلق بالجوانب المالية من غرامات او رسوم تطلب من المتعاملين مع مؤسسة الموانئ بشان البضائع المشحونة والموجودة في الموانئ لمؤسسات وشركات من القطاع الخاص وذلك منذ 1 مارس 2020 وحتى تاريخه وبالأخص تلك الصادرة لترتيب أوضاع المؤسسة وانشطتها خلال الحظر الكلي والجزئي .

2- ماهي الأسس القانونية والإدارية العلمية التي قام عليه قرار مؤسسة الموانئ بفرض غرامات او رسوم خلال فترة الحظر الكلي علما بان قرارات مجلس الوزراء حالت دون تمكين من لديه شحنات من القيام بدوره او واجبه ، وهل بحثت مؤسسة الموانئ ما قد يترتب من اثار قانونية وقضائية من فرض الغرامات والرسوم اثناء الحظر الكلي من قيام المغرمين والمتعاملين معها من رفع دعاوى قضائية مستقبلا ضد الموانئلأنه قد حيل بينهم وبين اخذ بضائعهم وشحناتهم بسبب قرارات مجلس الوزراء بفرض الحظر الكلي .

3- هل قامت مؤسسة الموانئ ببحث او نقاش قرار فرض الغرامات والاعفاء عنها اثناء فترة الحظر الكلي مع موافاتي بأية بيانات او معلومات في هذا الشأن ، ومن جانب آخر هل قامت مؤسسة الموانئ بمخاطبة الوزير المختص او مخاطبة مجلس الوزراء بتغيير القرارات المنظمة لفرض الغرامات والرسوم باتجاه الاعفاء عن الغرامات والرسوم خلال فترة الحظر الكلي اسوة بما جرى في جهات حكومية أخرى وتخفيفا على المواطنين وكافة جهات القطاع الخاص مع تزويدى بما يفيد بذلك .

محمد الدلال

«الموارد البشرية» تطالب الحكومة بتحديد إطار زمني لتعديل التركيبة السكانية

رياض عواد

ناقشت لجنة الموارد البشرية موضوع التركيبة السكانية بحضور عدد من الجهات الحكومية وطالبت اللجنة الحكومة بتحديد اطار زمني لتعديل التركيبة السكانية.

وقال رئيس اللجنة النائب خليل الصالح في تصريح صحفي في مجلس الأمة إن اللجنة ناقشت أمس الاول موضوع التركيبة السكانية وكيفية التعامل معها، مشيرا إلى أن هناك لجنة وطنية عليا لتغيير التركيبة السكانية تم إنشاؤها منذ عام 2014 لكنها لم تقدم أي مشروع حتى الآن.

وأوضح الصالح ان الجهات الحكومية التي حضرت الاجتماع شرحت للجنة ما حصل وما سيتم العمل عليه في الوقت الحالي، لافتا إلى أن اللجنة طلبت منهم تقديم جميع التقارير الخاصة بهذا الموضوع خلال أسبوعين خاصة المدة الزمنية المحددة والأعداد التي سيتم تغييرها. وبين الصالح أن اللجنة ناقشت أيضا موضوع الكوتا والجنسيات التي سيتم التعامل معها في المستقبل خاصة وان تعداد الكويتيين يصل إلى ما يقارب المليون و 400 ألف نسمه مقابل ثلاثة ملايين وافد وهي نسبة عالية حيث لم يصل عدد المواطنين 50%منها.

واضاف الصالح أنه تم بحث رؤية الحكومة تجاه هذا الموضوع خاصة وان ازمة كورونا كشفت وجود حالات تسلل للوافدين، فضلاً عن أن هناك وافدين لا يريدون الخروج من البلد.

وقال ان هذه القضية شاملة وكبيره جدا خاصة وأن أي وافد يأتي إلى الكويت يتمتع بمزايا مالية واجتماعية كبيرة جدا .

وكشف الصالح عن أن الأجهزة الحكومية التي حضرت الاجتماع تطرقت إلى موضوع تعديل قوانين الإقامة في الكويت، مشيراً إلى أن هذه قضية مهمه جدا وطلبت اللجنة منهم تقديم هذه التشريعات إلى اللجنة لمتابعتها خاصة بعد وجود دولتين رفضت استقبال مواطنيهم مما حمل البلد كلفة كبيرة.

وأكد أنه من أكبر الأخطاء التي حدثت في السابق هي عدم إنشاء 4 مشاريع كمدن عمالية من أصل 6 مشاري، مما كشف وجود تقاعس واضح وملموس في هذا الامر. ولفت الصالح إلى أنه ستكون هناك جدية من قبل لجنة تنمية الموارد البشرية في متابعه هذا الموضوع.

اجتماع اللجنة

الكندري: كيف دخل وخرج المتهم الرئيسي في الصندوق الماليزي للبلاد رغم تعميم الانتربول إسمه وصورته

اعلن النائب د. عبدالكريم عبدالله الكندري عن توجيهه سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء أثارت صحيفة وول ستريت جورنال WSJ الامريكية خبرا صحفيا تطرقت فيه إلى دخول المتهم «جو لو» الشريك الرئيسي في قضية الصندوق السيادي الماليزي إلى الأراضي الكويتية على الرغم من أنه مطلوب دوليا عبر الانتربول على ذمة قضايا كبيرة. وعليه بالرجاء إفادتي بالتالي : كيف دخل المدعو «جولو» الى دولة الكويت رغم تعميم الانتربول اسمه وصورته على جميع دول العالم ومطاراتها؟

كيف دخل و خرج من دولة الكويت؟ وماهي الطريقة ومن أي منفذ؟ برجى تزويدنا بكافة التفاصيل حركة دخوله وخروجه؟

3- هل كانت هنالك تسهيلات لدخول المدعو المذكور أعلاه الى الأراضي الكويتية؟ ومن كان هو المسئول عن هذه التسهيلات؟ وهل تم احالة الشخص المسئول والمتواطئين معه من منتسبي وزارة الداخلية الى الجهات المختصة لاتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم؟

4. من هم المحققين الذين قاموا بالتحقيق في قضية الصندوق الماليزي؟ ولأي ادارة يتبع هؤلاء المحققين؟ د. من هم المتهمين الذي تم التحقيق معهم، عند جلسات التحقيق؟

ماصحة المعلومات المتداولة عن وجود تنسيق بين المحققين والمتهمين قبل التحقيق الرسمي؟ وأنه قد تم توجيه المتهمين للإجابة بشكل معين؟ وهل تم وعد المتهمين بإغلاق الملف؟

هل من المتعارف في بروتوكولات وزارة الداخلية أن تتاح للمتهم الإجابة على بعض الأسئلة بعد التحقيق الرسمي؟ وهل يسمح للمتهم بإرسال إجاباته أو مستنداته بعد التحقيق بالفاكس أو الإيميل؟

هل يتم تصوير التحقيقات بالصوت والصورة مع المتهمين في وزارة الداخلية؟ اذا كانت الإجابة بنعم، هل يقع هذا التصوير ضمن صلاحيات المحقق والوزارة؟ وأين يحتفظ بالتسجيلات مع تزويدي باسماء المسؤولين عنها.

9 –هل تقدم إدارة أمن الدولة خدمات للمواطنين بالاستفسار والتحري عن أي أسماء يتقدمون بهالجدارة وتزويدهم بملفاتهم الأمنية والصحية و غيرها؟ وهل سبق وأن قدمت أو عرضت الوزارة أي شكل من أشكال هذه الخدمات لأي شخص؟

عبدالكريم الكندري

الحويلة يقترح تكثيف الدوريات في «الخيران»

قدم النائب الدكتور محمد الحويلة اقتراحا برغبة لإنشاء نقاط أمنية ثابتة في مدينة الخيران البحرية «لضبط المخالفين وحمايةً لساكنيها وزائريها من مظاهر الإخلال بالنظام والآداب العامة»، بالإضافة إلى تكثيف الدوريات الأمنية المتحركة (مركبات وزوارق) في مدينة الخيران البحرية «لضبط المخالفين وحماية لساكنيها وزائريها من مظاهر الإخلال بالنظام والآداب العامة

د. محمد الحويله

الشاهين يقترح قانوناً لتكويت القضاء خلال عامين

اعلن النائب أسامة الشاهين عن تقدمه باقتراح بقانون لتكويت القضاء بالكامل خلال سنتين، داعيا أعضاء اللجنة التشريعية إلى منحة أولوية على جدول أعمالها.

وقال الشاهين في تصريح بمجلس الأمة امس ان الاقتراح جاء استجابة لنداء القائمين على مرفق القضاء والذين صرحوا بانهم عاجزون عن البدء بالمحاكم وتشغيل مرفق القضاء بسبب وجود 62 قاضيا من غير الكويتيين خارج البلاد.

واعتبر ان هذا التصريح قرع اجراس الانتباه والخطر لدينا مطالبا جميع السلطات بمساعدة السلطة القضائية في هذه المعضلة مشيرا إلى ان ما نحتاجه تشريعيا هو قانون لتكويت القضاء الكويتي.

وأوضح الشاهين ان هناك العديد من الاقتراحات بقوانين قدمت بهذا الشأن في وقت سابق ومنها اقتراح سبق له الاشتراك في تقديمه مع عدد من النواب في مجلس فبراير 2012 . ودعا أعضاء اللجنة التشريعية وفقا لما خولته لهم اللائحة الداخلية لأخذ هذا القانون بصفه الاستعجال وإعطائه صفة الأولوية خاصة وانه يأتي تلبية لنداء وطني طال توجيهه، مضيفا « لقد تأخرنا كثيرا في الاستجابة له خاصة وان القضاء منذ قبل الخمسينات وهو يفتقد لهذا التكويت.

وأضاف ان قانون 1990 الخاص بتنظيم القضاء اعطى للقضاء بصفة الاستثناء جواز تعيين غير الكويتين لكن للأسف تحول هذا الاستثناء الى اصل واغلبية بعدد من المفاصل المهمة بالقضاء، لافتا إلى ان الاقتراح يلزم بالتكويت ويمنع تعيين غير الكويتي خلال مده زمنية يحددها الاقتراح متأملا ان يرى النور قريبا.

واعتبر ان ادعاءات البعض بوجود نقص في اعداد الكويتيين في مرفق القضاء غير صحيحة خاصه وان كلية الحقوق في جامعه الكويت وكليه القانون الدولية وكليات الحقوق العربية والأجنبية تخرج سنويا الاف الكويتين في تخصصات القانون بجانب زملائهم في تخصصات الشريعة ولذلك فانه لا توجد هناك ندره في الطاقات المؤهلة. وبين الشاهين ان القانون لا يلزم بالتدرج انما يتيح للقضاء تعيين ذوى الخبرة في مناصب قضاه ومستشارين بصفه مباشرة وان هذا ما فعله القضاء الكويتي عندما واجه نقصا في الأحوال الشخصية الجعفرية من خلال الاستفادة من الطاقات بتعيين المحاميين مباشره كقضاة ومستشارين مقترحا إعادة هذه التجربة وصولا إلى تكويت كامل للقضاء في مدة عامين

اسامه الشاهين

الطبطبائي: تسريب خبر وقف توزيع أرباح البنوك أضر بالاقتصاد المحلي

استغرب النائب عمر الطبطبائي تسريب خبر عن وقف توزيع أرباح البنوك على المساهمين، مؤكداً أنه لا يعرف من هو صاحب هذا القرار أو التصريح الذي صدر.

وطالب الطبطبائي في تصريح صحفي بمجلس الأمة وزير التجارة والصناعة خالد الروضان بمحاسبة من تسبب بإثارة الهلع بين المتداولين والإضرار بالاقتصاد المحلي وسمعة الكويت.

وبين أن هذا التصريح صدر أثناء جريان عملية التداول في سوق الكويت للأوراق المالية بينما في العادة مثل هذه القرارات تصدر عند إغلاق السوق حتى لا يتسبب بحالة من الهلع لدى المتداولين.

وأكد أن هذا القرار ترتبت عليها أضرار بمدخرات المتداولين وسمعة الكويت، لافتا إلى أن هذا القرار تزامن مع التصريح الذي صدر في المملكة العربية السعودية بشأن أسعار النفط وانعكس سلبا على البورصة.

وقال الطبطبائي « يبدو انه لا يهمكم مدخرات الناس ولا سمعة البلد الاقتصادية، لذا يجب على هيئة أسواق المال أو وزير التجارة محاسبة من سبب هذا الهلع والضرر لسمعة الكويت في ظل وجود محافظ أجنبية «.

وأضاف « إذا كان القرار صادر من اتحاد المصرفيين او البنك المركزي فيجب ان تكون هناك محاسبة أو نحن سنحاسب»، متسائلا إلى أي مدى لا تستطيعون ضبط التصريحات وتوقيتها في بلد يعد اقتصاده أقدم اقتصاد بالمنطقة؟

وأكد الطبطبائي أن هناك أناس تضرروا ببيع أسهمهم بخسارة وفي المقابل هناك من اشترى الأسهم بأسعار منخفضة وسيربح، مبينا أن الأمر وكأنه متعمد والهدف منه تنفيع جزء من المتداولين على حساب الإضرار بالجزء الأكبر

عمر الطبطبائي

الفضل يسأل العقيل والحربي عن عدد العاملين في الوظائف الحكومية

تقدم النائب أحمد الفضل بسؤالين برلمانيين إلى وزيري الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية ووزير التربية وزير التعليم العالي يسألهما عن عدد العاملين في الوظائف الحكومية من الكويتيين وغير الكويتيين وعن عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعة وجاء في السؤالين. فيما يخص اشراف وزير الشؤون على ديوان الخدمة المدنية

يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1 – عدد العاملين في الوظائف الحكومية من الكويتيين وغير الكويتيين حسب الجنسية وحسب نوع الوظيفة بالتفصيل الذي يوضح طبيعة العمل. وفي سؤال وزير التربية ووزير التعليم العالي ،

(نص السؤال): يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1 – عدد العاملين في جامعة الكويت في الوظائف الإدارية والفنية من غير أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، حسب نوع الوظيفة وعدد الكويتيين من بينهم وفق ذات التقسيم للوظيفة، وعدد غير الكويتيين بالتفصيل حسب الجنسية.

2 – عدد أعضاء هيئة التدريس العاملين في جامعة الكويت والمراكز التعليمية والتدريسية والتدريبية التابعة لها ومساعديهم أو المهن المعاونة لهم بحسب كل كلية وكل تخصص، وعدد الكويتيين من بينهم وفق ذات التقسيم وعدد غير الكويتيين بالتفصيل حسب الجنسية.